مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

"دراسة حالة الجزائر للفترة 1996م – 2014م "

دبوش عبد القادر و بيري نورة
جامعة 8 ماي 1945– قالمة، الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل إسهامات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر، وإسهاماتها على عدة متغيرات اقتصادية شملت إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي، العمالة، التجارة الخارجية. حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر له إسهامات ايجابية على التنمية الاقتصادية، وقد تفاوتت هذه الإسهامات على المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة من نشاط إلى أخر من جهة، ومن فترة إلى أخرى من جهة أخرى.

ABSTRACT:

This study aimed at determining the contribution of foreign direct investment in economic development through analyzing its contributions to Algeria, as well as its contributions to several economic variables including gross fixed capital formation, domestic investment, employment, and foreign trade. The study main findings indicated that inward foreign direct investment to Algeria has a positive contribution to economic development, whereas these contributions on the study assigned economic variables vary from one activity to another, and from one period to another.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية، النمو الاقتصادي، الدول المضيفة.

المقدمة:

تواجه العديد من الدول، وخصوصا النامية منها، صعوبات كبيرة في الحصول على رؤوس أموال محلية بمقادير كافية، لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها المحلية، فأغلب هذه الأقطار تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات نموه، مقارنة مع البلدان المتقدمة، وهو ما أدى إلى تدني مستويات الادخار والاستثمار فيها. لذلك اضطرت معظم الدول النامية ومنها الجزائر، إلى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، لدعم مواردها المحلية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن رفاهية شعوبها.

ويعتبر تسابق الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحرص حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ الاستثمار، وسيلة من أجل تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو وتنويع النشاط الاقتصادي، وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية، وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية"، التي كانت عواقبها وخيمة، وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر، من ضمن الدول التي بدأت منذ السنوات الأخيرة بالسير فعلا في هذا الإطار، إذ باشرت حكوماتها مختلف الإصلاحات بعدما أدركت الفشل الذي منيت بها الإستراتيجية التنموية التي كانت لا تنظر إلا إلى الداخل، والتي جرى إتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء اقتصادها حتى يتسنى لها تكييفه بكل كفاءة و إيجابية مع التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحاجتها لتحفيز نمو اقتصادها. من أجل تحقيق ذلك، أصبحت تعي الجزائر أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع نشاطها الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية، وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

مشكلة الدراسة:

تبعا للعرض السابق، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي، العمالة والتجارة الخارجية) في الجزائر للفترة 1996م – 2014م؟.

فرضية الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح، ندرج الفرضية التالية:

توجد إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي، العمالة والتجارة الخارجية) في الجزائر للفترة 1996م – 2014م .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معالجة فكرة التنمية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري، بدلا من موارد النفط الذي عرف عدة تقلبات خلال الفترة الأخيرة، باعتباره يقوم بدور بارز في عملية التنمية واستدامتها، عبر تمويل المشاريع وتوفير فرص العمل، وكذلك في سد فجوة الموارد المحلية والعملة الأجنبية، دون أن نغفل جانب نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية. حيث ينبغي أن تركز استراتيجيات التنمية، على تلك المسارات من التنمية، التي تهدف إلى رفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

هدف الدراسة:

تقديم صورة شاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، تسمح لنا بمعرفة إسهاماته النظرية على الدول المضيفة .

تحديد الإسهامات التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996م – 2014م .

منهجية الدراسة:

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح لنا بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة إسهاماته التنموية على الدول المضيفة والجزائر في فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة : كمال مرداوي،(2004م) :

والتي خلصت إلى أن خصائص الدول المتخلفة ومميزاتها تأثيرا كبيرا، على توجهات وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها، كما له آثار اقتصادية إيجابية يمكن للدول المتخلفة المضيفة الاستفادة منها، إذا ما أحسنت استغلال مزايا موقعها النوعية في اتجاه ذلك.

دراسة : عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،(2008م):

تبين من الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ضعيفا جدا في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر(للنمو الاقتصادي) في مصر، وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي أثرا إيجابيا في مصر وليبيا، كذلك في مصر أحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا على الصادرات. وأحدث الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ضعيفا في الاستيراد في كل من مصر والأردن، بينما كان هناك أثر إيجابي له على الاستيراد في ليبيا.

دراسة :Isabel Feath, 2005:

اهتمت هذه الدراسة بمدى التأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الأسترالي. حيث أثبتت النتائج وجود آثار طويلة الأجل لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة نمو الاستثمار المحلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته.

دراسة : Delgado et al, 2014:

حيث دلت النتائج على عدم تجانس العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، وكذا وجود دور كبير وغير خطي للفساد على هذه العلاقة، مما يضعف فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين معدلات النمو في كثير من الدول النامية.

دراسة : Albulescu, 2015:

أسهمت هذه الدراسة في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وفي دول أوروبا الوسطى والشرقية كدراسة حالة. وقد أكدت النتائج وجود آثار سلبية طويلة المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الدراسة.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو واضحا من الوهلة الأولى، أن كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه، أما بالنسبة لمصدر هذا الاستثمار فيرى Bertin أنه: "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان". ولا يوجد هناك اشتراط أن يكون المستثمر الأجنبي دولة أو مجموعة دول فحسب، فقد يكون كذلك شركة أو مجموعة شركات أو أفراد (برتان جيل، 1980م ، ص 10).

وللاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التعريفات التي تم طرحها من طرف المفكرين الاقتصاديين ومختلف الهيآت الدولية ذات الصلة. وقد عرف Hymer الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية".(Hymer Stephen H., 1960, p 11). وعرفه Kojima بأنه: "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (Kojima Kiyoshi, 1978, p 52). بينما Kindleberger يعرفه بأنه: "عبارة عن حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة"(Kindleberger Charles P., 1971, p 16).

أما Bertin فيعرفه بأنه: "الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير متساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم". ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية (كالوكالات، أو الفروع) (برتان جيل، 1980م ، ص 11).

ويرى أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو

سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (أبو قحف عبد السلام، 2001م ، ص 13).

من خلال هذا التعريف، يتجلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن:

- ملكية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله،
- يتخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك بالكامل،
- تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إما غير مقيم أو أجنبي، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، ويبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات والمعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف.

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) (UNCTAD, 2009, p 243).

- ووفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي FMI عام 2009م يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر" (IMF, 2009, p 100).
- ويتم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمر المباشر، وهو كيان أو مجموعة من الكيانات المرتبطة قادرة على ممارسة السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ على كيان آخر مقيم قي اقتصاد أخر. يعتبر الكيان مستثمرا مباشرا في كيان أخر إذا كان الكيان الثاني أيا مما يلي:(IMF, 2009, pp 101-102)
- مؤسسة تابعة (subsidiary) مباشرة للمستثمر المباشر،
- أو مؤسسة مرتبطة (associate) مباشرة بالمستثمر المباشر،
- أو مؤسسة تابعة لمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة تابعة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)،
- أو مؤسسة تابعة لمؤسسة مرتبطة بالمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر)،
- أو مؤسسة مرتبطة بمؤسسة تابعة للمستثمر المباشر (تعتبر كذلك مؤسسة مرتبطة بصورة غير مباشرة للمستثمر المباشر).
- ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر وهي:(UNCTAD, 2013, pp 3-4)
- رأس المال الأسهم: هي قيمة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في أسهم المؤسسة في بلد أجنبي، ويعتبر عادة الحصول على حصة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مؤسسة مسجلة أو ما يعادلها من مؤسسة فردية، على عتبة من أجل السيطرة على الأصول، وتشمل هذه الفئة كل عمليات الاندماج والتملك.
- الأرباح المعاد استثمارها: تشمل حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة، لأرباح الشركات التابعة لها، ويعاد استثمار تلك الأرباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة لها.
- القروض داخل الشركة أو معاملات الدين داخل الشركة: تشير هذه الفئة إلى الاقتراض قصير أو طويل الأجل، وإقراض الأموال بين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التابعة لها.

إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، من أكبر الأنشطة الاقتصادية التي شهدت جملة من الآراء المتفاوتة، نتيجة للدور الممكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية. فنجد أنه بعد أن لاقى رفضا من أغلب الدول النامية لاستقطابه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، انقلبت الوضعية بداية من ثمانينيات القرن الماضي، وأصبح هناك تنافس متزايد ليس فقط من قبل الدول النامية، ولكن من قبل الدول المتقدمة أيضا على توفير المزيد من المحفزات في محاولة من كل منهم لزيادة تدفقاته إليهم. وجاء ذلك في قناعة من هذه الدول بالدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النوع من الحركات الدولية لرؤوس الأموال في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال دوره في توفير فرص العمالة، نقل التكنولوجيا، تحديث الصناعة المحلية، وكذا لاعتباره مصدرا أكثر استقرارا من مصادر التمويل الخارجي الأخرى.

وقد سلطت الأدبيات الاقتصادية، الضوء على القنوات المختلفة، التي يمكن من خلالها أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر، إسهامات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على النمو والتنمية في الدول المضيفة، والتي سنحاول عرض أهمها في هذا المحور.

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

قد تم تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (على سبيل المثال عن طريق نمو الإنتاجية)، ومن المتوقع عموما أن يكون للاستثمار الأجنبي مباشر أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي.

غير أنه وبسبب ضعف معدلات الادخار في معظم الدول النامية، فإنه يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في قيمة مدخراتها المحلية الاختيار فيما بين أربعة بدائل هي: (عطية جمال محمود، 2002م ، ص ص 167-168) .

البديل الأول: يتمثل في التنازل عن معدل النمو المستهدف، والرضا بالمعدل المنخفض الذي يتحقق عند توازن الادخار والاستثمار المحليين،

البديل الثاني: يتمثل في قيام حكومات هذه الدول بزيادة مدخراتها المحلية، باستخدام أدواتها المتاحة،

البديل الثالث: يتمثل في اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/أو الخارجي،

البديل الرابع: يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، باستخدام مختلف الحوافز، وتوفير المناخ الملائم.

ويتسم البديل الأول بعدم المنطقية، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات، إذ قد يكون لسياسة رفع أسعار الفائدة أثر سلبي على الاستثمار المحلي، بما يؤثر سلبا على الرفاهية. أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين مما يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة.

من هنا، تبرز أهمية البديل الرابع، وهو الاستعانة برأس المال الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تغير وجهة نظر الدول لهذا النوع من حركات رؤوس الأموال الدولية، لما يتمتع به من مزايا عديدة، وتأثير ذلك على معدل النمو في الدول المضيفة، وبصفة خاصة في ظل تدني معدلات النمو الاقتصادي لدى عديد الدول التي تعاني من نقص في الادخار المحلي (Vudayagiri Balasubramanyam et *el*, 1996, p 94).

وقد حاولت العديد من الدراسات التطبيقية تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي. وبحثت دراسة Li وIiu سنة 2005م ، ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال بيانات Panel لـ 84 دولة خلال الفترة 1970-1999. وقد أثبتت النتائج وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو بداية من منتصف ثمانينات القرن الماضي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بصورة مباشرة معدلات النمو الاقتصادي في حد ذاتها، ويحفز أيضا النمو بصورة غير مباشرة من خلال تفاعله مع رأس المال البشري. في حين أن

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل فجوة تكنولوجية يكون له تأثير سلبي كبير على النمو (Li Xiaoying, Liu Xiaming, 2005, 393).

كما أكدت دراسة Adams وOpoku سنة 2015م ، باستخدام عينة تشمل 22 دولة جنوب الصحراء للفترة 1980م – 2011م ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر واللوائح التنظيمية (مجموع اللوائح التي تنظم سوق الائتمان، الأنظمة التجارية وأنظمة سوق العمل) لا يكون لها تأثير ملحوظ ومستقل على النمو، ولكن لتفاعلها أثر إيجابي كبير عليه. وهذا يعني أن تأثير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تحفيزه في ظل وجود أنظمة فعالة وعالية الجودة. ولذلك يتعين على الدول النامية اتخاذ التدابير لتعزيز اللوائح من أجل تحقيق الفوائد المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر (Adams Samuel et al, 2015, p 48).

الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية :

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم. على وجه الخصوص، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر كل من رأس المال والتكنولوجيا التي تفتقر إليها البلدان النامية. ولذلك، هناك قناتين رئيسيتين يمكن من خلالها أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على التنمية هما: توفير رأس المال لبناء القدرات الإنتاجية التي تفتقر إليها الدول النامية، وتوفير التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية التي من شأنها أن تساعد على زيادة كفاءة أو إنتاجية الاستثمار.

وقد أكدت عدة دراسات تطبيقية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية. ففي دراسة Ng سنة 2006م ، تم إجراء فحص للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية في ثمانية اقتصاديات من شرق آسيا. وأظهرت النتائج أن دولتين فقط (سنغافورة وتايوان) تكشفان على وجود سببية باتجاه واحد بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. كذلك هناك أدلة كافية على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسبب التغير التقني أو تغيير في الكفاءة في الاقتصاديات التي شملتها الدراسة (Ng Thiam H., 2006, p 19).

أما Zhang سنة 2002م ، باستخدام بيانات محافظات الصين خلال الفترة 1984م – 1994م ، وجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاجية في جميع المناطق في الصين، مما يشير إلى أن التغيرات في كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تغير في الإنتاجية، والعكس. وقد أثبتت النتائج كذلك أن تنمية رأس المال البشري أصبحت ذات أهمية متزايدة لنمو إنتاجية العمل، والاستثمار الأجنبي المباشر لديه آثار معينة على إنتاجية العمل ولكن ليست قوية جدا وكبيرة. هكذا، فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم التكنولوجي في الصين من خلال نقل التكنولوجيا لا تزال غير ملحوظة. (Zhang Thaoyong, 2002, p81).

ولتقدير الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات، استخدم Keller وYeaple سنة 2009، بيانات 1115 شركة صناعية أمريكية للفترة 1987م – 1996م . وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى مكاسب كبيرة في إنتاجية الشركات المحلية. حجم الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر مهم اقتصاديا، وهو ما يمثل حوالي 14٪ من نمو الإنتاجية في الشركات الأمريكية بين عامي 1987م – 1996م . الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر قوية بشكل خاص في قطاعات التكنولوجيا العالية، في حين أنها غائبة إلى حد كبير في قطاعات التكنولوجيا المنخفضة (Keller Wolfgang, Yeaple Stephen R., 2009, p 821).

كما تستكشف دراسة Newman et al سنة 2015م ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية للشركات المحلية للبلد المضيف. وتم الاعتماد على مسح لأكثر من 4000 شركة تصنيع في فيتنام. تظهر نتائج الدراسة أن هناك مكاسب

للإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، ويشمل هذا دليل على زيادة الإنتاجية من خلال الروابط الأمامية للشركات المحلية التي تتلقى مساهمات من شركات مملوكة للأجانب (Newman et *al*, 2015, p 168).

مجمل الدراسات التطبيقية قد كشفت وجود علاقة إيجابية إلى حد كبير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية، على الرغم من وجود بعض الدراسات التي شككت في هذه العلاقة، أو على الأقل عدم تعميمها على مختلف القطاعات أو الاقتصاديات.

الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة :

تحليل الآثار المترتبة لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات على العمل في البلد المضيف حسب Mucchielli سنة 1998م ، يمكن أن يفهم من خلال تقدير الوضعية على العمالة فيما إن لم يوجد هناك فروع للشركات متعددة الجنسيات. هذا التحليل يعتبر معقد بسبب غموض آثار الشركات متعددة الجنسيات على العمالة الوطنية المباشرة وغير المباشرة، الإيجابية والسلبية. يعتمد هذا التأثير أيضا على طريقة الإنشاء (في مجالات جديدة، اقتناء أو شراكة) في قطاع قليل أو كثيفة العمالة، ودرجة المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، ودرجة انفتاح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر (Boualam Fatima, 2010, p 185).

ويمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالة إلى نوعين رئيسيين: آثار مباشرة وآثار غير مباشرة وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية: (أبو قحف عبد السلام، 2001م ، ص 174- 176) .

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقة تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص عمالة جديدة،

إن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، وهذا ما سيترتب عنه خلق فرص عمالة جديدة.

وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية، نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء كانت أساسية أو مساعدة.

ارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها المحلية، قد يؤدي إلى هروب العمالة والكوادر المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية.

إنشاء مشروعات التصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

إن نجاح الحكومات المضيفة في اختيار التكنولوجيا المناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

وهناك اتجاهين متعارضين بشأن الآثار الجانبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في البلدان المضيفة، بعض يروج لمزاياها، والبعض الآخر يدين.

من ناحية أخرى، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخول في البلدان النامية عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال وعماله ماهرة، وهذه الإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول

منخفضة، وما يزيد الأمور سوءا هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل وهذا يعني تزايد معدلات البطالة (عبد الغفار هناء، 2002م ، ص 297).

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

هناك تيار واسع من الأدبيات الاقتصادية التي تعتبر أمرا بديهيا فكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشجع فقط عن طريق آثاره المباشرة، خاصة على العمالة والنمو، ولكن أيضا عن طريق عوامل خارجية إيجابية على اقتصاديات البلدان المضيفة، من خلال نشر المعرفة للشركات المحلية. وتشير هذه التطورات في المدى الطويل، على أن رأس المال البشري والمعرفة التنظيمية والتكنولوجية يمكن أن تحسن وتولد المزيد من القدرة التنافسية للصناعة المحلية.

فعلى عكس تدفقات رؤوس الأموال الدولية الأخرى، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية للدول المضيفة وخصوصا النامية منها، فالاستثمار الأجنبي المباشر يقود حركة نقل الأفكار والمعرفة العلمية والتكنولوجية، ويساعد على تحسين مناخ الأعمال. فوجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى عروض أكثر تنويع في السوق المحلية، كما أنها تجبر الشركات المحلية على التحديث.

ويكمن تساؤل جوهري في ما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ويتمثل فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر مثبط أم محفز على الاستثمار المحلي، وبصيغة أخرى، هل توجد علاقة تكاملية أم تبادلية بين المتغيرين؟

يشير UNCTAD سنة 2001، إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتجلى من خلال عدة قنوات مثل: زيادة المنافسة والكفاءة، تحويل تقنيات مراقبة الجودة للموردين وقناة المعرفة. كذلك يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تدفع الشركات المحلية لتحسين إدارتها أو اعتماد تقنيات تسويق حديثة في السوق المحلي أو العالمي (UNCTAD, 2001, p 140-152).

ولقد اهتم Agosin وMayer سنة 2000م ، بدراسة ما إذا كان هناك أثر تكاملي أو إحلالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970م – 1996م حيث قاما في البداية بتجزئة الفترة المدروسة إلى فترتين جزئيتين 1976م – 1985م و1986م – 1996م . وقد أكدت النتائج أن الأثر التكاملي أو التبادلي قد اختلف من منطقة لأخرى، وخلال نفس المنطقة من فترة لأخرى. على سبيل المثال، لم تجد الدراسة أثر تكاملي أو تبادلي في إفريقيا خلال الفترة 1970م – 1996م ، على الرغم من وجود أثر تكاملي أو تبادلي خلال الفترتين الجزئيتين. أما في آسيا، فيوجد هناك أثر تكاملي خلال جميع الفترات السابقة. على العكس من ذلك، كان هناك أثر إحلالي في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات (Agosin Manuel R., Mayer Ricardo, 2000, pp 14-15).

كخلاصة لما تم عرضه في هذا الإطار، يبدو أكثر واقعية افتراض أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يمكن أن يتم على مرحلتين: (أ) لها تأثير سلبي أولي، دخول الشركات متعددة الجنسيات التي، بسبب مزاياها التنافسية، تحصل على حصتها في السوق على حساب الشركات المحلية. (ب) تأثير أكثر إيجابية في المدى الطويل على الشركات المحلية التي تستفيد من العوامل الخارجية المرتبطة مع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، من خلال نشر المعرفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية :

هناك عدة أسباب تفسر اندماج البلدان في التجارة الدولية لتعزيز تنميتها، حيث تسعى جميع البلدان إلى تحسين قدرتها التنافسية التصديرية. فعمليات التصدير بخاصة، تسهم في جلب تدفقات نقدية بالعملة الصعبة التي تساهم في تمويل

عمليات الاستيراد. بالتالي، فإن الصادرات التي تؤمنها الشركات متعددة الجنسيات، تمثل فرصة لهذه الدول لتحسين وضع تجارتها الخارجية.

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تكون مصاحبة لدخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة. إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية، مثل التكنولوجيا، Know-How، العمالة الماهرة، إمكانيات الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية والعلامات التجارية المختلفة (UNCTAD, 2000, p2).

في هذا السياق، تشير دراسة Anwar وNguyen سنة 2011، إلى أن وجود شركات أجنبية في بلد يمكن أن يفيد الشركات المحلية من خلال تشكيل روابط بين الشركات. ويمكن لهذه الروابط أن تتخذ أشكالا مختلفة. وباستخدام بيانات على مستوى شركات قطاع الصناعات التحويلية في فيتنام، تناولت هذه الدراسة تأثير الروابط الأفقية والرأسية (إلى الوراء وإلى الأمام) بين الشركات المحلية والأجنبية على: (أ) قرار الشركات المحلية فيما يخص التصدير و(ب) حصة الصادرات للشركات المحلية. وتبين النتائج أن وجود الشركات الأجنبية في فيتنام، من خلال الروابط الأفقية والأمامية، يؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الشركات المحلية على التصدير، فضلا عن حصة صادراتها (Anwar Sajid, Nguyen Lanphi, 2011, p 177).

الإسهامات التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996م-2014م :

لقد اعتمدت عدة تحليلات تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على اعتباره مورد مهم للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إسهاماته على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خصوصا تلك التي لا تمتلك فيها ميزة على غرار التكنولوجيا والمعرفة. وعلى الرغم من اختلاف مقاربات هذه التحليلات، وتنوع وتداخل نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنها تتفق على أن هذا النوع من تدفقات رؤوس الأموال الدولية قد أحدث تغييرا في بنية اقتصادياتها.

ويتركز تحليلنا في هذا المحور حول إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1996م – 2014م .

الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال الثابت :

يرى رواد المدرسة الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد موارد الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما تملكه من موارد مالية كبيرة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق المال العالمية تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا (أبو قحف عبد السلام، 2001م ، ص 145).

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ظلت منخفضة للغاية حتى سنة 2000م ، على الصورة التي يظهرها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996م – 2014م

السنوات	استثمار أجنبي مباشر (مليون دولار)	الجزائر	الدول العربية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1996	270	2,312	4,392	3,347
1997	260	2,351	5,259	3,946
1998	606,6	4,889	3,996	3,130
1999	291,6	2,458	3,366	2,583
2000	280,1	2,472	4,427	3,589

6,518	6,938	8,861	1107,9	2001
5,707	5,161	7,636	1065	2002
8,832	10,127	3,903	638	2003
11,515	13,514	4,304	882	2004
18,914	20,521	4,960	1145	2005
24,975	24,989	6,963	1887,6	2006
22,038	22,133	4,905	1742,9	2007
19,380	20,508	5,266	2632,1	2008
16,259	18,407	5,235	2746,4	2009
12,505	13,771	3,934	2301	2010
9,212	8,578	4,074	2581	2011
9,079	9,137	2,328	1499	2012
7,650	7,854	2,380	1691	2013
6,273	6,075	1,914	1507	2014

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/en

بتحليل بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر وهي نفس الوضعية التي شهدتها الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتشهد سنتي 2001م و2002م ارتفاعا لهذه النسبة حيث قدرت بـ 8.861% و7.636% على الترتيب، متجاوزة بذلك النسبة المسجلة في الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعود هذه النسبة للانخفاض بعد سنة 2003م ، حيث كان متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2003م – 2014م مقدر بـ 4.180%، وهي نسبة أقل من النسبة التي شهدتها الدول العربية التي وصلت فيها إلى 24.989% سنة 2006م ، وكذا دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي بلغت 24.975% خلال نفس السنة. أما متوسط النسبة بين سنتي 2003م – 2014م للدول العربية فقد بلغ 14.463% وبلغ 13.886% لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويعود انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بعد سنة 2003م ، على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تعد مقاربة لنظيرتها في الدول العربية أو دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى حجم اقتصاد كل دولة. حيث أن الجزائر أطلقت منذ سنة 2005م ، مشاريع خماسية كبيرة للإنعاش الاقتصادي، تقدر قيمها بمئات ملايين الدولارات، وهذا ما انعكس على زيادة قيمة الاستثمار العمومي الذي يتجلى في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت. بالتالي، فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بعد سنة 2003م ، يعود لارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر مقارنة بدول المقارنة.

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تنمية قدرات الشركات المحلية من خلال مختلف آثاره غير المباشرة، فبالرغم من أنه قد تكون له أحيانا أثار أولية مزاحمة، إلا أن العديد من الدراسات التطبيقية أكدت على أن له أثار تحفيزية على المدى الطويل.

وبالرجوع إلى البيانات المعروضة في الجدول رقم (1)، نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت ضئيلة. بالتالي فإنه من الصعب علينا أن نوضح مسألة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على

الاستثمار المحلي ، ونقصد بالاستثمار المحلي في هذه الدراسة قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مطروح منها التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا ما تعلق بالآثار غير المباشرة. فكما أشرنا في المحورالسابق، فقد قامت الجزائر باستثمارات عمومية كبيرة مولت عن طريق عائداتها النفطية. هذه الوضعية تصعب ملاحظة مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر، حيث أن الملاحظة الأولية للبيانات، تنفي أن يكون لهذا الاستثمار أثر مزاحم للاستثمار المحلي، وما يؤكد هذه الملاحظة، هو أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009م كان أكبر من قيمته سنة 2001م بضعفين ونصف تقريبا، إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال كانت أقل حيث بلغت سنة 2009م نسبة 5.235% مقابل نسبة 8.861% سنة 2001م .

إن الاعتماد على القيمة السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لإبراز مساهمتها على الاستثمار المحلي لا تقدم لنا نتائج ملموسة وواقعية للأسباب المذكورة سالفا. ومما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر أثر على الاستثمار المحلي، على غرار مختلف دول العالم. يبقى لنا أن نحدد كيفية تقييم هذه المساهمة في ظل شح أو لنقل انعدام البيانات التي تسمح بتحديدها. ومن الأمثلة التي يمكن أن ندرجها لتدعيم فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر تحفيزي على الاستثمار المحلي ما يلي:

– استئثار قطاع الصناعة بأغلبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت في قطاع المحروقات الذي يتطلب إمكانيات تكنولوجية متطورة لعمليات البحث والاستكشاف، وتكون هذه التقنيات غالبا غير متوفرة محليا، وهي مجالات لا يزاحم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة (الحديد والصلب، الاسمنت، الأدوية، السيارات) ينشئ روابط خلفية من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية والخدمات المساعدة مثل النقل والمواصلات، وروابط أمامية من خلال توسيع شبكة منتجاتها.

– الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الاتصالات: أدت هذه الاستثمارات إلى تطور كبير في هذه الصناعة حيث انتقل عدد المشتركين من حوالي 50 ألف سنة 2000م ليبلغ أكثر من 37 مليون مشترك سنة 2014م ، وهذا ما يتطلب من المستثمرين الأجانب القيام باستثمارات إضافية وكذا روابط أمامية عديدة لتلبية احتياجات المشتركين لمختلف الخدمات.

الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة :

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل. ولا تتحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع التي توفر مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية (كاكي عبد الكريم، 2013م ، ص 314). ولإظهار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في الجزائر ندرج الجدول رقم (2).

جدول (2): مناصب العمل الموفرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996م – 2001م

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مناصب العمل	6070	6378	5902	5957	11696	4609

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي ، 2002م

يبين لنا الجدول رقم (2) عدد مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996م – 2001م ، حيث تم توفير 6070 منصب عمل سنة 1996م و6378 منصب عمل سنة 1997م ، لتنخفض عروض العمل من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر سنتي 1998م و1999م حيث فاقتا 5900 منصب عمل، لترتفع هذه العروض سنة 2000م

بنسبة كبيرة وتبلغ 11696 منصب عمل، وتعود للانخفاض بشكل كبير سنة 2001م ، اذ بلغت 4609 منصب عمل. هذه البيانات تؤكد على المساهمة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل خلال هذه الفترة.

ويظهر لنا الجدول رقم (3) تطور عدد مناصب العمل المنشأة من قبل الاستثمار المحلي ومن قبل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002م – 2014م .

جدول رقم (3): عروض العمل من قبل الاستثمار في الجزائر للفترة 2002م – 2014م

	2012-2002	2013	2014	المجموع
الاستثمار المحلي	583657	131861	132784	848302
الاستثمار الأجنبي المباشر	78622	17082	18175	113879
الإجمالي	622397	148943	150959	962181

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: www.andi.dz

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن عدد مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 113879 منصب عمل خلال الفترة 2002م – 2014م أي بمتوسط سنوي قدره 8760 منصب عمل مقابل 848302 منصب عمل وفرها الاستثمار المحلي خلال نفس الفترة وهو ما يمثل نسبة 11.83%.

بمقارنة المتوسط السنوي الذي وفره الاستثمار الأجنبي المباشر من مناصب العمل الذي بلغ 8760 خلال الفترة 2002م – 2014م ، مع المتوسط السنوي لزيادة القوى العاملة في الجزائر والذي يبلغ 216373. نلاحظ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وبالتالي التخفيض من البطالة سنويا بنسبة 4% مقارنة بمساهمة الاستثمار المحلي التي قدرت بـ 30.15%. غير أنه من الجدير بالذكر أن مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة لا تقتصر فقط على عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الأجنبية في فروعها مباشرة، بل لديها مساهمة كبيرة في عديد الأنشطة التي تتمحور حول الروابط الخلفية والأمامية التي تنشئها هذه الشركات.

الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار متداخلة على التجارة الخارجية، وذلك من خلال تأثيره على صادرات وواردات الدولة المضيفة. ونعرض في الجدول رقم (4) تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 1996م –2014م .

جدول رقم (4): تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 1996م – 2014م مليار دج

		1996	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات	أغذية، مشروبات وتبغ	7.439	2.430	4.942	7.657	23.40	25.88	24.43	31.92	26.05
	طاقة وتشحيم	692.5	1611	3355	4970	4220	5223	5527	5057	4709
	مواد أولية	0.409	1.110	0.370	0.507	0.803	1.444	0.825	0.696	0.706
	مواد خام	1.978	2.169	9.433	21.03	6.173	10.27	12.17	7.953	8.111
	مواد نصف مصنعة	27.18	35.01	47.725	89.30	78.56	108.9	118.1	115.3	170.8
	تجهيزات فلاحية	0.194	0.836	0.034	0.067	0.058	0.025	0.092	0.030	0.132
	تجهيزات صناعية	2.493	3.566	2.642	4.334	2.235	2.561	2.493	2.269	1.350
	سلع استهلاكية	8.573	0.947	1.398	2.084	2.237	1.115	1.479	1.332	0.846

مجموع		740.8	1657	3421	5095	4333	5374	5687	5217	4917
	أغذية، مشروبات وتبغ	142.4	181.7	263.2	507.9	450.8	717.6	699.7	760.5	886.6
	طاقة وتشحيم	6.036	9.725	15.53	38.46	71.10	84.77	384.2	348.1	231.9
	مواد أولية	24.51	18.38	47.00	81.11	96.98	121.9	135.0	138.1	143.2
واردات	مواد خام	2.760	13.81	8.101	9.409	7.851	7.925	7.560	7.989	9.083
	مواد نصف مصنعة	97.29	124.5	299.9	652.4	751.4	778.5	824.3	897.8	1035
	تجهيزات فلاحية	2.241	6.39	11.72	11.26	25.40	28.19	25.57	40.32	52.99
	تجهيزات صناعية	165.5	230.9	620.1	988.3	1282	1323	1358	1581	1527
	سلع استهلاكية	56.85	104.7	227.9	283.0	325.9	380.2	472.2	594.1	832.6
مجموع		498.3	690.4	1493	2572	3011	3442	3907	4368	4719
رصيد		242.5	966.6	1928	2523	1322	1932	1780	849	198

sourse:ONS, (2014), Evolution des échanges extérieurs de marchandises.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) أن الجزائر حققت فائض في الميزان التجاري طيلة الفترة 1996م – 2014م هذا الفائض تم تحقيقه أساسا عن طريق زيادة حجم وقيمة صادرات الطاقة نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد على هشاشة الميزان التجاري الجزائري أمام أي صدمة في أسعار المحروقات. فالملاحظ أنه بعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 2009م لتبلغ 62.3 دولار للبرميل مقابل 99.97 دولار سنة 2008م ، انخفضت معها صادرات الطاقة بنسبة 34.20%، وهو ما انعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري الذي انخفض بنسبة 80.45% خلال نفس السنة.

والملاحظ على هيكل صادرات الجزائر، سيطرة قطاع الطاقة بنسبة تقدر بحوالي 97% على إجمالي الصادرات. أما الصادرات السلعية فلم تسجل زيادة ملحوظة سوى في صادرات الغذاء الذي زادت قيمها منذ سنة 2010م لتبلغ 23.4 مليار دج بعد أن كانت لا تتجاوز قبل ذلك سوى 7.657 مليار دج سنة 2008م ليستمر هذا المنحى التصاعدي وتبلغ قيمة 31.92 مليار دج سنة 2013م ، لتعود وتنخفض سنة 2014م وتبلغ 26.05 مليار دج. كذلك نلاحظ زيادة في قيمة صادرات التجهيزات نصف المصنعة التي بلغت قيمتها 170.8 مليار دج سنة 2014م مقابل 35.01 مليار دج سنة 2000م .

بالعودة إلى بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ أن واردات الجزائر شهدت زيادة سنوية بمنحى طبيعي حيث انتقلت قيمة الواردات من 498.3 مليار دج سنة 1996م لتبلغ 1493 مليار دج سنة 2005م . وقد حافظت على هذا المنحى لتبلغ قيمة 4719 مليار دج سنة 2014م .

وللبحث في إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الجزائر ينبغي تحليل تطور هيكل الواردات، حيث نلاحظ زيادة في قيمة واردات الأغذية والسلع الاستهلاكية خلال الفترة 1996م – 2005م حيث زادت الأولى بنسبة 84.83% والثانية بنسبة 300.8%. تعتبر هذه المعدلات مقبولة لمواكبة التطور الاقتصادي وخروج الجزائر من فترة الأزمة بداية الألفية الجديدة، كما يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية نتيجة للأجور المقدمة للعاملين في مختلف فروع الشركات الأجنبية، والتي ربما توجه قسط منها للطلب على السلع الاستهلاكية. كذلك نلاحظ زيادة في واردات الطاقة والمواد الأولية والمواد الخام والتجهيزات الفلاحية بنسب معقولة. غير أننا نلاحظ زيادة

معتبرة في واردات التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، حيث انتقلت واردات الأولى من 165.5 مليار دج سنة 1996م لتبلغ 620.1 مليار دج سنة 2005م ، كما انتقلت واردات الثانية من 97.29 مليار دج سنة 1996م لتبلغ 299.9 مليار دج سنة 2005م ، من الأكيد أن هناك إسهامات للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الزيادة حيث أن هذه التجهيزات تذهب مباشرة للقطاع الصناعي الذي يعتبر أكبر قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ونتيجة لتحسن سعر المحروقات وتحسن مداخيل الجزائر، عرفت واردات الجزائر زيادة دراماتيكية ، كذلك سمحت سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية للجزائر من أن تكون في وضع مريح تجاه تعاملاتها الخارجية. وبتحليل بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ ارتفاع كبير لواردات الأغذية والسلع الاستهلاكية بداية من سنة 2008م ، حيث وصلت قيمة واردات الجزائر من الأغذية قيمة 886.6 مليار دج سنة 2014م ، كما بلغت واردات السلع الاستهلاكية 594.1 مليار دج خلال نفس السنة. وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل عدة منها على سبيل المثال لا الحصر: دخول سلم جديد للأجور سنة 2008م وبداية تسديد مخلفات الأجور بداية من سنة 2010م الطلب الكبير على القروض الاستهلاكية وخاصة قروض شراء السيارات للأشخاص (واردات السيارات للأشخاص انتقلت من 68.2 مليار دج لتبلغ 110.7 مليار دج سنة 2009م)، وعلى الرغم من إلغاء القرض الاستهلاكي بداية من دخول قانون المالية التكميلي حيز التنفيذ سنة 2009م ، إلا أن واردات السيارات للأشخاص لازالت في منحى تصاعدي حتى بلغت قيمة 295.96 مليار دج سنة 2013. الزيادة المعتبرة في المستفيدين من قروض أجهزة التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANJEM) بداية من سنة 2011م ، والتي كانت في أغلبيتها مشاريع متعلقة بنقل السلع أدت إلى زيادة الواردات من هذه الأصناف لتبلغ سنة 2013م قيمة 275.23 مليار دج، بعدما أن كانت لا تتجاوز 95.64 مليار دج سنة 2006م . هذه الزيادة الكبيرة في حظيرة السيارات رافقتها زيادة كبيرة في واردات قطع الغيار التي قاربت وارداتها هي الأخرى 208.06 مليار دج سنة 2013م مقابل 55.58 مليار دج سنة 2006م .

هيكل الواردات يسمح لنا بملاحظة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمالة أو نشاط فروعه في الجزائر، والروابط الأمامية والخلفية التي تنشئها هذه الفروع، خصوصا أن هذه الزيادة تأتي خلال فترة تلقت فيها الجزائر أكبر تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي كان للقطاع الصناعي أيضا النصيب الأكبر في هذه التدفقات.

كخلاصة لما تم عرضه في هذا المحور، يمكن لنا تأكيد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر قد كرس تبعيتها لقطاع المحروقات، كما أنه لم يساهم في زيادة صادرات الجزائر، ولم يساهم في تخفيض وارداتها.

خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفيد من ثلاثة جوانب رئيسية هي: مصدر لنقل المعرفة، مركبة لتعزيز التكامل الاقتصادي عبر الحدود وكمصدر مستقر للتمويل. فيمكن للدول المضيفة أن تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لتحسين مواردها المالية، فهي غالبا ما تعطي دفعة كبيرة للإيرادات الضريبية للدولة المضيفة، كما تساعد على معالجة الإختلالات التي يمكن أن توجد في ميزان مدفوعاتها. كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمالة ويحسن الإنتاجية وينقل التكنولوجيا والمعرفة ويعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج حول إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتتمثل هذه النتائج في:

1. إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر، على الرغم من أن هذه النسبة لم تتعد 9% طيلة فترة الدراسة، ولا يعود انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بل يعود إلى الاستثمارات الكبيرة التي باشرتها الجزائر خلال هذه الفترة الممولة من عائدات المحروقات،

2. إسهامات إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر، خصوصا على المدى الطويل،
3. تم خلق فرص عمالة كبيرة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك بشكل مباشر من خلال العمالة في فروع الشركات المنشأة خصوصا الجديدة أو من خلال توسيع الفروع القائمة، أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الاستثمار المحلي، ونشاط شركات المناولة والشركات المرتبطة بنشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر،
4. عزز الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك بشكل مباشر من خلال مختلف نشاطات فروع شركاته فيها، وبشكل غير مباشر من خلال نشاط مختلف المتعاملين معه.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الورقة نوصي بمجموعة من الإجراءات تستهدف في مجملها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، والاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي:

5. مواصلة الجزائر لخطواتها في إطار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، الذي يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من اتخاذ قرار متين للتوطن فيها، والحفاظ على مسار سليم للسياسات الاقتصادية المطبقة، خصوصا السياسات المالية والنقدية،
6. تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة عن طريق إزالة مختلف العقبات المتبقية أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي،
7. ضبط القوانين الجمركية والجبائية بما يتوافق وأهداف التنمية الاقتصادية للاقتصاديات المحلية وأهداف استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
8. العمل على استغلال الظروف المواتية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها انخفاض سعر الفائدة في الأسواق العالمية، والتقلبات الشديدة في أسواق الأسهم.

المراجع:

1. أبو قحف عبد السلام، (2001)، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة.
2. برتان جيل، (1980)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان.
3. عبد الغفار هناء، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجا، بيت الحكمة، العراق.
4. عطية جمال محمود، (2002)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.
5. كاكي عبد الكريم، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان.
6. Adams Samuel, Evans Eric, Opoku Osei, (2015), Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa, Economic Analysis and Policy, 47: 48-59.
7. Agosin Manuel R., Mayer Ricardo, (2000), Foreign investment in developing countries does it crowd in domestic investment?, UNCTAD Discussion Paper, N° 146.
8. Anwar Sajid, Nguyen Lanphi, (2011), Foreign direct investment and export spillovers: Evidence from Vietnam, International Business Review, 20: 177-193.
9. Boualam Fatima, (2010), L'investissement direct a l'étranger le cas de l'Algérie, Thèse Doctorat, Université Montpellier I, France.
10 . Hymer Stephen H., (1960), The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, Massachusetts Institute of Technology, USA.
11. IMF, (2009), Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition.

12. Keller Wolfgang, Yeaple Stephen R., (2009), Multinational enterprises, international trade, and productivity growth: firm-level evidence from the United States, The Review of Economics and Statistics, 91: 821-831.
13. Kindleberger Charles P., (1971), Les investissement des Etats-Unis dans le monde, Calmann-lévy, France.
14. Kojima Kiyoshi, (1978), Direct foreign investment: A Japanese model of multinational business operations, Taylor & Francis, UK.
15. Li Xiaoying, Liu Xiaming, (2005), Foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship, World Development, 33: 393-407.
16. Newman Carol, Rand John, Talbot Theodore, Tarp Finn, (2015), Technology transfers, foreign investment and productivity spillovers, European Economic Review, 76**:** 168-187.
17. Thiam Hee Ng, Foreign direct investment and productivity: Evidence from the East Asian Economies, Staff Working Paper, UNIDO, N° 3, 2006.
18. UNCTAD, (2000), World investment report, international investment agreements, multinational framework on investment, New York and Geneva.
19. UNCTAD, (2001), World investment report, promoting linkages, New York and Geneva.
20. UNCTAD, (2009), World investment report: Transnational Corporation, agricultural production and development, New York and Genava.
21. UNCTAD, (2013), World investment report, methodological note, New York and Geneva.
22. Vudayagiri N. Balasubramanyam, Salisu Mohammed, Sapsford David, (1996), Foreign direct investment and growth in EP and IS countries, The Economic Journal, 106: 27-40.
23. Zhang Zhaoyong, (2002), Productivity and economic growth: An empirical assessment of the contribution of FDI to the Chinese economy, Journal of Economic Development, 27: 81-94.